سورية تدين ما يسمى «قانون تبييض المستوطنات بالضفة الغربية» وتعيد تأكيد موقفها المبدئي والثابت بدعم الشعب الفلسطيني

مزارع فلسطيني من أمام مستوطنة كريات أربع على مشارف مدينة الخليل (أ.ف.ب)

أدانت سورية ما يسمى «قانون تبييض المستوطنات في الضفة الغربية» الذي أقره الكنيست الإسرائيلي ويشرع لسرقة أراض فلسطينية واسعة في الضفة الغربية.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين: إن «تصويت الكنيست الإسرائيلي على هذا القانون يثبت مرة أخرى النيات الحقيقية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة واستهتارها بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تدين الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة».

ولفت المصدر إلى أن «سورية تعيد التأكيد على موقفها المبدئي والثابت الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس».

في سياق متصل أدان عدد من الزعماء والمسؤولين الأوروبيين القانون، وقال الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند خلال مؤتمر صحفي عقده مع نظيره الفلسطيني، محمود عباس الثلاثاء، إن «قانون المستوطنات الذي أقر في إسرائيل يوم الإثنين يهدد حل الدولتين باعتباره الحل الوحيد الممكن للصراع الإسرائيلي الفلسطيني».

وأكد هولاند أن «المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي الطريق الوحيد لإيجاد حل.. حل الدولتين هو الحل الوحيد».

وأشار هولاند إلى أن هناك «مخاوف أن تتخذ الولايات المتحدة قرارات أحادية الجانب» في تلميح منه إلى تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب بشأن نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

من جانبه، قال عباس: إن الكنيست الإسرائيلي ناقش وأقر قانوناً يجيز سرقة الأراضي الفلسطينية، مناشداً المجتمع الدولي بالتدخل لحماية الشعب الفلسطيني وأرضه.

وأضاف عباس: «أؤكد على ما جاء في بيان باريس ومن بينها تشكيل لجنة متابعة لمراقبة تطورات عملية السلام على حدود ٦٧، لكن ما تقوم به إسرائيل الآن هو استهداف دولة واحدة بنظام الأبارتهايد وهذا خطر علينا وعلى المجتمع الدولي.. نحذر منه».

وفي ردود فعل أوروبية سبقت اجتماع هولاند وعباس، أعرب وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني، توباياس إلوود، عن قلقه بأن هذا القانون يمهد لتوسع كبير في المستوطنات في عمق أراضي الضفة الغربية. وأضاف: «وكصديق قديم لإسرائيل، أدين إقرار الكنيست لقانون تنظيم الأراضي، وهو قرار يضر بموقف إسرائيل أمام شركائها الدوليين».

ومن جانبه، أدان وزير الخارجية الفرنسي، جان مارك إيرولت، اعتماد القانون الإسرائيلي الجديد الذي يشرع بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية على أراضي الضفة الغربية.

هذا وقال موقع صحيفة «هآريتس» أن الاتحاد الأوروبي قرر تأجيل عقد لقاء مع مسؤولين إسرائيليين كبار بعد إقرار القانون الجديد الخاص بالاستيطان.

ووفقاً للصحيفة، فإن اللقاء كان سيعقد في إطار محاولات إعادة تحسين العلاقات الثنائية بعد تدهورها مؤخراً نتيجة القرارات الدولية التي اتخذت ضد المستوطنات، إضافة إلى الحملة الأوروبية المقاطعة لمنتجات المستوطنات.

ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية أوروبية قولهم: «اللقاء كان سيعقد بعد خمس سنوات من القطيعة شبه الكاملة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في محاولة لإذابة الجليد في العلاقات بين الجانبين، إلا أن الخطوات الإسرائيلية الأخيرة أعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه».

وحسب ذات المصادر، فإن دول فرنسا والسويد وإيرلندا والنمسا وهولندا وفنلندا أجمعت خلال اجتماع عقد في بروكسل الإثنين، على ضرورة تأجيل اللقاء، معتبرين أن عقده في الوقت الحالي سيكون خطأ وسيكون بمثابة مكافأة على سوء سلوك إسرائيل.

ويسمح القانون باستملاك أراض خاصة تعود إلى فلسطينيين شيد إسرائيليون عليها مباني من دون ترخيص سواء لأنهم لم يكونوا يعلمون أنها ملكية خاصة أو لأن سلطات الاحتلال سمحت لهم بذلك.

ويضفي هذا القانون شرعية وبأثر رجعي على ٣٩٢١ مسكناً بنيت بشكل غير قانوني على أراض فلسطينية، كما سيكرس مصادرة ٨١٨٣ دونما (نحو ٨٠٠ هكتار) من أراض فلسطينية خاصة، حسب حركة السلام الآن المناهضة للاستيطان.

وأكدت الحركة في بيان بعد إقرار القانون أنه «عبر إقرار هذا القانون، فإن (رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو جعل من السرقة سياسة إسرائيلية رسمية ويلحق وصمة بكتب القانون الإسرائيلي» مشيرة أن نتنياهو يقوم بذلك «لإرضاء مجموعة صغيرة من المستوطنين المتطرفين من أجل بقائه السياسي».

ويعيش قرابة ٤٠٠ ألف شخص في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بحسب سلطات الاحتلال وسط ٢,٦ مليون فلسطيني. يضاف هؤلاء إلى أكثر من ٢٠٠ ألف مستوطن في القدس الشرقية حيث يعيش نحو ٣٠٠ ألف فلسطيني.

وكالات

«عمل مشترك» و«مصالح مشتركة» بين تل أبيب والرياض

أكد مساعد رئيس ما يسمى «معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي» آري هيبسطين أن مستوى التطابق بين نظام بني سعود وكيان الاحتلال الإسرائيلي على صعيد المصالح والأهداف المشتركة وسياقاتها ومفاعيلها وصل إلى درجة عالية، مشيراً إلى أن «الطرفين باتا يعملان معاً وبشكل متكامل من أجل هذه المصالح والأهداف».

وكانت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية كشفت العام الماضي وجود دلائل ومؤشرات ليس فقط على تحسن العلاقات بين نظام بني سعود وكيان الاحتلال الإسرائيلي بل على تطورها على مدار سنوات عديدة واقترابها من التحول إلى «تحالف علني أكثر وضوحاً».

ونقلت صحيفة الأخبار اللبنانية عن هيبسطين قوله في مقال له نشره في نشرة «تحديث إستراتيجي» الصادرة عن المعهد: إن «السعودية ازدادت قرباً من إسرائيل بعدما أدركت وجود تقارب في الرؤية والتقدير معها إزاء مختلف قضايا الشرق الأوسط وتحديداً فيما يتعلق بمواجهة إيران وسورية وحزب الله»، مؤكداً أنه رغم غياب علاقات رسمية بين الرياض وتل أبيب فإن الطرفين عملا من أجل أهداف مشتركة في قضايا إقليمية مركزية. وأشار هيبسطين إلى أن نظام بني سعود يسعى إلى التعاون مع كيان الاحتلال الإسرائيلي في الوقت الذي سادت فيه البرودة مع واشنطن نتيجة تعارض سلم الأولويات الأمنية بين الأخيرة والرياض على حين في المقابل برز جلياً «التقارب في الرؤية والتقدير بين السعودية وإسرائيل إزاء الكثير من التهديدات الإقليمية».

وأوضح هيبسطين أن هناك «تكاملاً بين السعودية وإسرائيل في العمل للمحافظة على النظام القائم في دول عدة من ضمنها الأردن حيث يوفر الإسرائيليون المعلومات والتدريبات في مجال الأمن على حين يسعى السعوديون إلى أن تبقى اقتصادات هذه الدول متحررة من الديون عبر تقديم المنح ومشروعات مساعدة».

وتتوالى التقارير عن حجم التعاون والتنسيق بين عدد من ممالك ومشيخات الخليج وعلى رأسها نظام بني سعود مع كيان الاحتلال الإسرائيلي حيث جرى العديد من اللقاءات بين الجانبين كما حصل في العام الماضي من خلال لقاءات تركي الفيصل وضابط المخابرات المتقاعد أنور عشقي مع عدد من مسؤولي كيان الاحتلال.

سانا

روسيا تنظر بسلبية لخطط توسع «ناتو» نحو الشرق

بوتين يستنفر القوات الجوية الفضائية الروسية لاختبار جاهزيتها

أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو عن اختبار مفاجئ صباح أمس للقوات الجوية الفضائية الروسية لتقييم جاهزيتها بأمر مباشر من الرئيس فلاديمير بوتين.

وذكر شويغو في اجتماع أمني عقد بهذا الصدد، أن القيادات العسكرية شرعت في تمام التاسعة صباحاً من يوم الثلاثاء في اتخاذ جميع الإجراءات حسب التعليمات المرعية لتنفيذ أوامر القائد العام الأعلى للجيش الروسي فلاديمير بوتين الرامية إلى الوقوف على مدى استعداد القيادة العامة والقوات المسلحة لتنفيذ المهام الموكلة إليها. وأوضح الوزير شويغو أن حالة الاستنفار المعلنة تشمل نقاط المناوبة ومنظومات الدفاع المضاد للأهداف الجوية والفضائية وقت الحرب والتشكيلات الجوية، بما يخدم التحقق من قدراتها على صد أي هجوم قد يشنه العدو المفترض.

كما طالب شويغو القادة العسكريين ومأموريهم بالالتزام التام بقواعد الأمن ومعايير السلامة أثناء المناورات ودرء السلاح والذخيرة ووقاية الممتلكات والمنشآت العامة وتفادي الإضرار بالبيئة والوسط المحيط. والقوات الجوية الفضائية كصنف من صنوف القوات المسلحة الروسية، تعود لعام ١٩٥٥ حيث جرى تشكيلها في أعقاب الانتهاء من تشييد مطار «بايكونور» الفضائي في جمهورية كازاخستان السوفيتية.

وفي عام ١٩٩٧ أعادت روسيا الاتحادية تشكيل هذه القوات وألحقتها بقوات الصواريخ الإستراتيجية الروسية، حتى منحت قيادة مشتركة بينها والقوات الجوية في إطار صنف جديد من القوات، هي

وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو

القوات الجوية الفضائية بموجب مرسوم رئاسي سنة ٢٠٠٩.

وتتمثل مهام القوات الفضائية الروسية في إنذار القيادة السياسية والعسكرية بأي هجوم صاروخي بالستي للعدو المفترض، وإسقاط الصواريخ المعادية أو حرفها عن مسارها، ومراقبة الفضاء ونشر الأجهزة الفضائية العسكرية على المدار والتحكم بها وحمايتها.

وكان المتحدث باسم المنطقة العسكرية الشرقية الكسندر غورديف أعلن أول من أمس عن بدء تدريبات عسكرية روسية لمكافحة الإرهاب في المنطقة العسكرية الشرقية بمشاركة أكثر من ألفي جندي وتستمر حتى الـ١١ من الشهر الجاري. إلى ذلك أعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف أن بلاده «تنظر بسلبية» تجاه خطط حلف شمال الأطلسي «ناتو» للتوسع نحو الشرق. ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن بيسكوف قوله تعليقاً على ما نشرته وسائل إعلام حول وجود خطط لانضمام جمهورية الجبل الأسود لحلف «ناتو»: «إننا لم نسمع أي تصريحات رسمية بهذا الخصوص ولكن على أي حال وبصرف النظر عن أي أنباء وتصريحات في وسائل الإعلام فإن موقف روسيا الاتحادية بشأن استمرار توسع «ناتو» نحو الشرق معروف جيداً وهو موقف سلبي».

وكانت روسيا حذرت على لسان العديد من مسؤوليها من توسع حلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية باتجاه روسيا مؤكدين أن ذلك من شأنه أن يزعزع الاستقرار ليس في أوروبا فحسب بل ويضر بالمصالح القومية لأعضاء الحلف أنفسهم.

وفي سياق آخر أشار بيسكوف إلى أن توقيت اجتماعات مجلس الدولة الأعلى للاتحاد الروسي وبيلاروس لم يتم الاتفاق عليه حتى الآن مبيناً أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الجداول الزمنية لرئيسي الدولتين.

ومن جهة ثانية أعلن بيسكوف أن الكرملين غير راض عن النهج الأخلاقي لقناة «فوكس نيوز» الأميركية والتعليق المسيء لمذيعها بحق الرئيس بوتين.

وقال بيسكوف إنه «بالنسبة لنا هذا ليس بالحادث الذي يستحق التوقف عنده.. ولكن عندما تصدر إهانة من جانب مذيع مؤسسة إعلامية وتقابل بصمت مطبق من جانب رئيس تحريرها فإن ذلك يصبغ هذه المؤسسة بطابع سيئ، على الأغلب كان الأمر حادثاً غير موفق بالنسبة للقناة ذاتها وهو على الأقل أساء لقيمتها في نظرنا».

وكالات

بعد اعتذاره

فيون يسعى لإعادة إطلاق حملته ولوبن تصف توضيحاته بالـ«أكذوبة»

قبل ثلاثة أشهر على موعد الانتخابات الرئاسية الفرنسية يسعى مرشح اليمين فرنسوا فيون إلى إعادة إطلاق حملته ميدانياً وفي صفوف داعميه بعد اتهامه بخلق وظائف وهمية لأفراد عائلته، غداة اعتذاره من الفرنسيين.

ويأتي اجتماع فيون (٦٢ عاماً) مع برلمانيين من معسكره وزيارة إلى شمال شرق فرنسا بمثابة تجربة لتقييم نتائج هجومه المضاد بعد أسبوعين من المشاكل التي أفقدته مكانة المرشح الأوفر حظاً للفوز في السباق.

ودافع المرشح المحافظ من مقر حملته في باريس عن تصرفه وفق القانون عندما وظف زوجته وابنيه في مؤتمر صحفي مطول. لكنه أقر بأن هذه الممارسات تصدم الرأي العام اليوم وقدم للمرة الأولى «اعتذاراته» إلى الفرنسيين.

وأضاف لاحقاً «الآن ستبدأ حملة جديدة» محاولاً إعادة تعبئة فريقه الذي أصيب بالضعف قبل أقل من ثلاثة أشهر على موعد الدورة الأولى في ٢٣ نيسان.

وأشار استطلاع نشر أمس إلى عدم اقتناع ثلثي الفرنسيين (٦٥٪) بتبريرات فرنسوا فيون لتوظيف زوجته بينيلوب وابنيه مقابل أجر. كما اعتبر أكثر من الثلث (٣٥٪) أن عليه رغم ذلك مواصلة ترشحه إلى الرئاسة.

وتشكل زيارته إلى مصنع ثم عقد لقاء غير رسمي مع الموظفين ورؤساء شركات المحطة الأولى في خطة النهوض بحملته.

واجتمع فيون قبيل الظهر مع نواب يمينيين. ورغم بوادر القلق في معسكره من احتمال هزيمته من الدورة الأولى أعاد أقرب مؤيديه التكتل بعد مؤتمره الصحفي.

وقال منسق حملة فيون، برونو روتايو الثلاثاء إنه «أثبت فعلاً موقعه القيادي» وأن «لا خطة بديلة»، مع بدء تصاعد أصوات منذ أيام تدعو إلى مرشح بديل.

وبعد أن كانت استطلاعات الرأي ترجح فوزه بالرئاسة، تدهورت نيات التصويت لمصلحته بشكل كبير إثر الكشف عن فضيحة «الوظائف الوهمية». وبات فيون اليوم ثالثاً بحسب نيات التصويت خلف مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبن والوسطي وزير الاقتصاد السابق إيمانويل ماكرون، بينما توقعت استطلاعات رأي أجريت قبل مؤتمره الصحفي الإثنين خسارته منذ الدورة الأولى.

كما اعتبرت لوبن رئيسة حزب «الجبهة الوطنية» أن توضيحات فيون «أكذوبة».

مرشح اليمين فرنسوا فيون في كلمة للصحافة (أ.ف.ب)

وقالت «أكد لنا أنه لا يريد الخضوع لمحكمة الإعلام فنظم مؤتمراً صحفياً كبيراً لطلب الصفح بشأن أمر أكد في الموازاة أنه قانوني تماماً ولا مشكلة فيه إطلاقاً».

من جهته سخر المرشح للانتخابات الرئاسية الفرنسية ايمانويل ماكرون من الشائعات التي يجري تداولها منذ أشهر على شبكات التواصل الاجتماعي وتفيد بأنه مثلي الجنس ويعيش «حياة مزدوجة مع ماثيو غاليه» مدير عام «راديو فرانس».

والمرشح المستقل البالغ من العمر ٣٩ عاماً متزوج من معلمته بريجيت ترونيو التي تكبره بـ٢٤ عاماً، في علاقة غير تقليدية غالباً ما تصدرت عناوين مجلات المشاهير في البلاد.

وقال ماكرون ساخراً «إذا قيل لكم خلال حفلات عشاء في المدينة أو رسائل بريد الكتروني أنني أعيش حياة مزدوجة مع ماثيو غاليه أو أي شخص آخر، فإنه ظلي الذي خرج فجأة عبر تقنية الهولوغرام، ولا يمكن أن يكون أنا!».

وكان المرشح الذي أطلق حملته تحت عنوان «إلى الأمام» يشير إلى التقنية التي استخدمها مرشح اليسار المتشدد جان لوك ميلنشون خلال تجمع انتخابي في ليون (وسط شرق) وبث بشكل مباشر حيث ظهرت صورته بمجسم ثلاثي الأبعاد (الهولوغرام) عبر الليزر في باريس في الوقت نفسه.

وقال ماكرون أمام مؤيديه «لهؤلاء الذين يريدون إشاعة فكرة بأنني أعيش حياة سرية أو أمور أخرى، أقول أولاً هذا الأمر مسيء لبريجيت، لكن أؤكد لكم بما أنها تشاركني حياتي صباحاً ومساء فهي تتساءل بكل بساطة إذا ما كنت قادراً» على القيام بأمر مماثل.

وبينما تسري شائعات منتظمة على شبكات التواصل الاجتماعي بخصوص مثليته الجنسية المفترضة، عمد المرشح للرئاسة إلى التطرق للموضوع في مطلع تشرين الثاني في برنامج عبر «ميديابارت» قائلاً: «ليس لدي حياة سرية وأتمسك بحياتي العائلية والزوجية أكثر من أي شيء آخر».

وقد تحسنت مواقع ايمانويل ماكرون وزير الاقتصاد السابق في حكومة فرنسوا هولاند الذي أصبح يقدم نفسه كوسطي مع اقتراب الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٣ نيسان. وأظهرت بعض استطلاعات الرأي أنه سيتمكن من الوصول إلى الدورة الثانية في مواجهة مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبن.

وكالات

الرئيس السابق ساركوزي إلى القضاء

أحيل الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي و١٣ شخصاً آخرين إلى القضاء في إطار تحقيق حول نفقات حملته الانتخابية لولاية رئاسية ثانية في العام ٢٠١٢.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر قضائي فرنسي قوله أمس إن النيابة وجهت لساركوزي تهماً «بتعمد تجاوز سقف النفقات المحدد بـ٢٢ر٥ مليون يورو أي ما يعادل ٢٤ مليون دولار مستعيناً بفواتير مزورة من شركة /بغماليون/ للعلاقات العامة».

وأصدرت الشركة فواتير بقيمة ١٨ر٥ مليون يورو باسم حزب ساركوزي اليميني الذي كان اسمه آنذاك «الاتحاد من أجل حركة شعبية» قبل تعديله إلى «الجمهوريون» عوضاً عن إصدارها باسم حملته بينما أقر إداريون في الشركة بوجود أنشطة احتيال وحسابات مزورة.

ومنذ أن أخفق ساركوزي في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ لولاية رئاسية ثانية وهو يواجه اتهامات عديدة بالفساد وإساءة استخدام السلطة حيث احتجز عام ٢٠١٤ لعدة ساعات أخضع خلالها للتحقيق وهي المرة الأولى التي يتعرض فيها رئيس فرنسي سابق للتوقيف وذلك بسبب قضايا فساد.

رئيس الوزراء: التعديل الوزاري أمام البرلمان ١٢ الجاري

محكمة مصرية تقضي بإعدام شخصين من الإخوان المسلمين على خلفية احتجاج وقتل قرب السفارة الأميركية

نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية عن رئيس الوزراء شريف إسماعيل قوله أمس الثلاثاء إنه سيعرض قائمة الوزراء الذين سيشملهم التعديل الوزاري المنتظر على البرلمان يوم الأحد المقبل الموافق ١٢ شباط.

وأضافت الوكالة: إن إسماعيل رفض الإدلاء بأي تفاصيل عن التعديل الوزاري المرتقب. وكان من المتوقع إعلان التعديل الوزاري وإقراره في البرلمان نهاية شهر كانون الثاني الماضي. وشهدت حكومة إسماعيل تعديلاً وزارياً في آذار الماضي شمل عشرة وزراء جدد من بينهم وزراء المالية والاستثمار والسياحة. ويترأس إسماعيل الحكومة منذ عام ٢٠١٥.

وتجري مصر حالياً إصلاحات اقتصادية مؤلمة بعد توقيعها برنامج قروض بقيمة ١٢ مليار دولار مع صندوق النقد الدولي في تشرين الثاني.

وتواجه الحكومة تحدياً لكبح جماح الأسعار التي ارتفعت بشكل كبير منذ قرار البنك المركزي تحرير سعر صرف الجنيه في تشرين الثاني أيضاً.

وفي سياق آخر قالت مصادر قضائية في مصر: إن محكمة للجنايات قضت أمس الثلاثاء بإعدام شخصين وبالسجن المؤبد لعشرين آخرين في قضية تتصل باشتباكات اندلعت بين قوات الأمن ومحتجين قرب السفارة الأميركية بالقاهرة عام ٢٠١٣.

وأضافت المصادر: إن دائرة بمحكمة جنايات الجيزة برئاسة القاضي محمد ناجي شحاتة أدانت المتهمين بعدة تهم من بينها قتل مواطن عمداً والشروع في قتل آخرين وحيازة أسلحة والتجمهر وتكدير السلم العام.

وتعود أحداث القضية إلى تشرين الأول ٢٠١٣ عندما اشتبكت قوات الأمن مع المشاركين في مسيرة احتجاجية لأنصار الرئيس السابق محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين قرب السفارة الأميركية بالقاهرة.

وأعلن مجلس عزل مرسي في تموز من العام نفسه بعد احتجاجات حاشدة على حكمه الذي امتد عاماً واحداً.

وذكرت المصادر أن أربعة من المحكوم عليهم بالمؤبد هاربون. ويعادل السجن المؤبد ٢٥ عاماً وفقا للقانون المصري.

والأحكام الصادرة يوم الثلاثاء ليست نهائية ويمكن الطعن بها أمام محكمة النقض وهي أعلى محكمة مدنية في البلاد.

رويترز

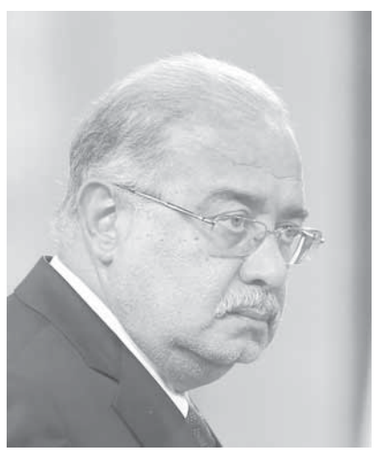
رئيس الوزراء شريف إسماعيل

شر البلية ما يضحك

رئيس بلدية أنقرة: قوى معادية لتركيا تسبب هزات أرضية في البلاد

لعل بعض التصريحات السياسية تخلق جواً من الضحك عندما تبتعد عن الواقع والمنطق بما لا يقبله عقل الإنسان، حيث أعرب رئيس بلدية أنقرة مليح غوكشيك أمس عن خشيته من وقوف قوى معادية لتركيا خلف هزات أرضية ضربت شمال غرب هذا البلد في الأيام الأخيرة، من أجل ضرب اقتصاده. وقال غوكشيك على موقع تويتر: «وقع زلزال قوي في منطقة الدردنيل اليوم (الثلاثاء) قمت بالبحث ويبدو أن سفينة للبحوث الزلزالية كانت في المنطقة». وأضاف غوكشيك على تويتر: إن «البعض يريدون في هذا الوقت توجيه ضربة إلى تركيا واقتصاد تركيا عبر التسبب بهزة في محيط اسطنبول». وأضاف المسؤول: «يجب عاجلاً معرفة طبيعة الأبحاث التي يجريها هذا المركب وإلى أي بلد ينتمي لا يهم ما سيقوله البعض، لكنني أخشى جدياً أن يتم التسبب اصطناعياً بزلزال». وأثارت تصريحاته مؤخراً استياء الكثير من رواد الإنترنت الأتراك بينما أعرب آخرون عن قلقهم بشأنها. وضرب زلزالان بقوة ٥,٣ و٥,٢ الإثنين والثلاثاء منطقة تشاناكالي الواقعة في شمال غرب تركيا على مستوى مضيق الدردنيل، على ما أعلنت الوكالة التركية لإدارة حالات الطوارئ. كذلك دعا رئيس البلدية التركي احتياطاً إلى «مراقبة جميع الغواصات والمراكب المزودة بتجهيزات كبرى في محيط أسطنبول و(بحر) مرمرة والدردنيل».

أ ف ب

العبادي يؤكد أن تنظيم «داعش» انتهى عسكرياً في العراق

أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أنه تم القضاء على تنظيم «داعش» الإرهابي عسكريا في العراق وأن متزعم التنظيم أبو بكر البغدادي في عزلة بعد قتل أغلب مساعديه الإرهابيين. وقال العبادي في مقابلة مع قناة «فرانس٢٤» نشرها موقع السومرية نيوز أمس: إن «تنظيم داعش الإرهابي يسيطر حالياً على مساحة صغيرة في العراق في مناطق متفرقة في كركوك ونينوى والأنبار ومواجهته مستمرة وأن البغدادي ليس لديه عدد كاف من الأشخاص الذين يثق بهم كما أن اتصالاته باتت منخفضة جداً».

وأشار العبادي إلى أن عملية تحرير غرب الموصل ستبدأ قريباً، مبيناً أن خطة تحرير الأراضي تنص على تسليم المناطق المحررة للشرطة المحلية وعدم إبقاء القوات المحررة فيها كونها متخصصة بالقتال، مؤكداً أن هذا الأمر نجح بشكل جيد جداً في الأنبار ونينوى.

ورداً على سؤال عما إذا كان البغدادي لا يزال موجوداً في الموصل التي سيطرت القوات العراقية على أجزاء كبيرة منها خلال الأشهر الماضية، قال العبادي: «لا أريد أن أفصح عن شيء من هذا القبيل. هناك معلومات محددة عن مكانه وأين يوجد».

وعن المعلومات التي ذكرت أنه غادر العراق في اتجاه سورية حيث يسيطر التنظيم الجهادي على مساحات أخرى من الأرض، قال رئيس الوزراء العراقي: «أكثر المقاتلين غير العراقيين هاجروا هم وعوائلهم، غادروا الموصل منذ فترة، البغدادي يعتبر قائداً لهم».

وأضاف: إن «البغدادي فقد أكثر القيادات التي كانت معه»، مشيراً إلى مقتل عدد كبير من القادة العسكريين، مجدداً القول «نعرف حركته ونعرف الجهاز المحيط به»، مؤكداً «عندنا ثقة بأن قواتنا ستنتصر وتحرر الموصل قريباً».

وكان العبادي أعلن في الـ٢٥ من كانون الثاني الماضي عن تحرير الجانب الأيسر لمدينة الموصل من سيطرة تنظيم «داعش» الإرهابي بشكل كامل داعياً القوات الأمنية المشتركة إلى التحرك بسرعة لتحرير الجانب الأيمن للمدينة.

(أ ف ب– سانا)

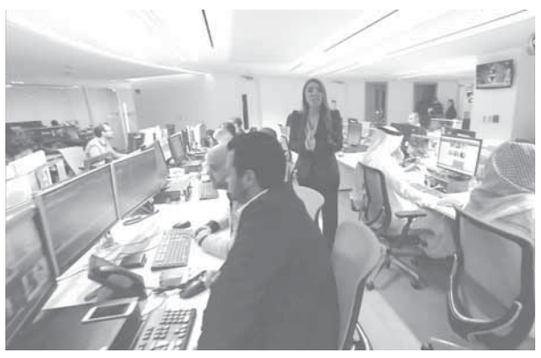
من داخل استوديو الأخبار في قناة العرب

إغلاق قناة «العرب» الإخبارية بشكل نهائي

أغلقت قناة «العرب» الإخبارية المملوكة من الملياردير السعودي الوليد بن طلال أبوابها بشكل نهائي بعد أن أوقفت بثها في شباط عام ٢٠١٥ بعد ساعات قليلة من انطلاقها حيث كان الضيف الأول للقناة القيادي في المعارضة البحرينية خليل مرزوق الذي انتقد سحب سلطات آل خليفة الجنسية من٧٢ شخصاً.

وقال أحد مراسلي القناة في الرياض لـ«فرانس برس» أمس: «تلقينا إخطاراً بتوقف القناة عن العمل»، مضيفاً: إن «القناة عبرت عن شكرها لجميع طاقم العمل على تفهمهم لهذا القرار».

وأشار المراسل إلى أن القناة أعلنت في رسالتها أنه خلال العامين الماضيين كانت هناك محاولات لإعادة إطلاقها لكن واجهتها العديد من التحديات وحان الوقت لاتخاذ قرار نهائي فيما يتعلق بمستقبلها وأن إغلاق أبوابها تم بشكل نهائي الإثنين.

بدوره قال مصدر مقرب من مجلس إدارة القناة للوكالة نفسها: «القناة انتهت» رافضاً الكشف عن الأسباب التي أدت في النهاية إلى اتخاذ قرار الإغلاق أو عن المبالغ التي أنفقت على المشروع الذي لم يبصر النور إلا لساعات معدودة.

يشار إلى أن القناة كانت تضم ٢٨٠ موظفاً في ٣٠ دولة لدى انطلاقها وتتخذ من المنامة مقراً لها وبعد توقيف بثها هناك حاولت البث من تركيا وقطر ودبي من دون أن تنجح في ذلك.

(سانا– أ ف ب)